مرتكزات السياسة الرسمية في موريتانيا لمواجهة الإرهاب

د/ ديدي ولد السالك

رئيس المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية ، بنواكشوط

يعود أول إعلان عن وجود للتيار السلفي الجهادي في موريتانيا إلي مطلع تسعينات القرن العشرين وتحديدا في عام 1994، حينما أعلن وزير الداخلية الموريتاني الأسبق، محمد الأمين ولد الداه، على صفحات جريد الشعب الحكومية (عن اكتشاف أفراد لهم علاقة بجهات متطرفة وشبكات دولية يهدفون إلي زعزعة المعتقد ومخالفة المذهب المعتمد والتشويش على المواطنين والتجسس علي البلاد لصالح جهات معادية[1]) وقد تأكد ذلك التواجد بشكل أكثر وضوحا من خلال إلغاء المراحل العاشرة والحادية عشرة، من "سباق داكار"، الذي يمر عبر الأراضي الموريتانية، مرورا بمالي، وصولا إلى بوركينا فاسو، وذلك في يناير 2004، تحت تهديد تنظيمات إرهابية، كانت نشطة في منطقة مثلث الحدود بين الجزائر وموريتانيا ومالي[2]، ورغم هذا الإعلان المبكر عن وجود تيار سلفي في موريتانيا وتزايد نشاط الحركات المتطرفة عبر العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة وما انجر عن ذلك النشاط من عمليات إرهابية، فإن موريتانيا على غرار العديد من دول العالم لم تتنبه إلى مخاطر توسع الأعمال الإرهابية وإمكانية أن تشمل أراضيها، حيث عولت أنظمة الحكم المتعاقبة فيها كثيرا على مسالمة الشعب الموريتاني، الذي تميز عبر التاريخ بالتسامح والبعد عن العدوانية وكل أشكال التطرف والغلو في ممارساته السلوكية وتعبيراته الثقافية، وهو ما تجلى في الخطاب الرسمي خلال العقود الماضية، وظلت وسائل الإعلام العمومية تروج له وتكرره في كل المناسبات، وربما ساهمت هذه السياسات غير الواعية وغير العقلانية، في انتشار ظاهرة التطرف وتفاقم ظاهرة الإرهاب في موريتانيا، لأنها بكل بساطة يغيب عنها ما يعرف "باليقظة الإستراتيجية"، مما جعل هذه الظاهرة تطفو على السطح دون أن تكون هناك سياسات أو استراتيجيات لمواجهتها، ذلك أن ظاهرتي التطرف و الإرهاب ليست لهما هوية ولا ينتميان إلى بلد وليست لهما عقيدة معينة، بل إنهم من الظواهر التي توجد عندما توجد أسبابها ومبرراتها ودواعيها في كل زمان ومكان، وقد شكل الواقع الموريتاني، المتعدد الأزمات خير حاضنة لنشاط المنظمات الإرهابية، لتفاقم الأوضاع الاجتماعية وتأثير العوامل الاقتصادية المتردية المتمثلة في إتساع نطاق الفقر وتعطل مشاريع التنمية وسواها من المشاكل الاقتصادية، باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه موريتانيا، لغياب الرؤية الاقتصادية الشاملة القادرة على معالجة الأوضاع على

المدى القصير، وتحقيق أهداف التنمية في البلد على المديين المتوسط والبعيد، مما زاد في إحباط الشباب وانسداد الأفق أمامه في تحقيق طموحاته في المستقبل واثبات وجوده في الحياة، نتيجة انتشار الظلم والحرمان والإحباط وعدم العدالة في توزيع الثروة على المستوى الوطني، مع وجود حاضنة ساعدت على انتشار مثل هذا الفكر المتطرف، يأتي على رأسها المدارس الدينية والمعاهد والمساجد الخاصة برموز التيار السلفي العلمي، كما كان لمؤلفات بعض هذا التيار ، خاصة المحسوبة على السلفية الجهادية، دورا في تعميم خطابه، وبالأخص كتاب "التبيان في قتال جيش موريتان "للشيخ أبي طلحة الشنقيطي ، وكتاب "محاكمة القرضاوي في بلاد شنقيط" للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الشنقيطي ، وكتاب" الدعوة في بلاد شنقيط بين الغلو والتفريط"لمحمد سالم المجلسي،وكتاب "الانتصار للسجناء الإبرار في فتنة الحوار"للشيخ أبي المنذر الشنقيطي[3].

كما تغذى التيار المتطرف في موريتانيا على المتغيرات على المستوى العالمي، كتأسيس تنظيم "القاعدة" الأم، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على أفغانستان والعراق، وصعود حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في فلسطين وتوسع نشاط "حزب الله" في لبنان، إضافة إلى تكاثر الفضائيات الدينية والوسائط التكنولوجية الحديثة المتمثلة في الأشرطة والمواقع الجهادية المنتشرة على الانترنت، كلها عوامل ساهمت في شيوع ثقافة الغلو والتطرف في مختلف أنحاء العالم، وإن بدرجات متفاوتة حسب وضعية كل دولة على حدة، لكن الذي ضاعف من مخاطرها على مستوى موريتانيا، هو هشاشة مؤسسات الدولة فيها، وضعف أجهزتها الأمنية ونقص خبرتها، في التعامل مع هذا النوع من المنظمات الإرهابية، وهو ما تأكد فعلا مع انطلاق عملياتها على الأراضي الموريتانية .

والتي كانت بدايتها بعملية بلدة "لمغيطي" في 4 يونيو 2005، باستهداف وحدة من الجيش الموريتاني في الشمال الشرقي حوالي 150 كلم من الحدود مع مالي، لهجوم أدى إلى مقتل 15جنديا و جرح 17 وبقي اثنان في عداد المفقودين، وهي العملية التي أدخلت موريتانيا إلى منظومة الحرب على الإرهاب دون ترتيبات سابقة، بفعل توالي العمليات المحسوبة على القاعدة، ووصل الاستهداف إلى ذروته بانتقال المعارك إلى العاصمة نواكشوط خلال يومي 6 – 7 إبريل 2008، حيث دارت اشتباكات دامية في شوارعها، ليتكرس ذلك أكثر بمهاجمة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي للعاصمة نواكشوط في 8 فبراير 2011، بسيارة عسكرية كان قد استولى عليها ضمن سيارات أخرى، غنمها التنظيم من الجيش الموريتاني في معارك سابقة في شمال الأراضي المالية[4]، وهي العمليات التي جعلت الجميع يتأكد أن تهديد التنظيمات الإرهابية أصبحت واقعا، الأمر الذي جسد عمليا دخول

موريتانيا في مسار الحرب العالمية على الإرهاب، محولا المواجهة بينها و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى حرب شاملة ومفتوحة.

أمام هذا الواقع الجديد في مسار المواجهة بين موريتانيا والتنظيمات الإرهابية، جعلها مضطرة لوضع إستراتيجية للتعامل مع العمليات الإرهابية المتصاعدة، بما يضمن أمنها واستقرارها، وترتكز مقومات تلك الإستراتيجية ، على المواجهة الأمنية التي فرضت عليها دون أن تكون قد اختارتها أو استعدت لها، مستعينة بتعزيز تنسيقها وتعاونها الأمني والعسكري مع الدول المعنية بالحرب على الإرهاب، وبالموازاة مع ذلك سعت إلى الترويج لخطاب الوسطية، بوصفه هو المعبر عن حقيقة الإسلام، في مواجهة خطاب التطرف والغلو الذي تعتمده الحركات الإرهابية، ولم تكتف السلطات الموريتانية بالعمل على نشر خطاب الوسطية، بل قامت بإعداد وإصدار منظومة قانونية قادرة على التصدي للإرهاب والتعامل مع الجماعات المتطرفة، لتحديد الإعمال الإرهابية وطرق التعامل مع الإرهابيين حسب طبيعة ونوعيات ودرجات العناصر المتطرفة وكذلك مستويات أنشطتهم وأعمالهم الإرهابية، ولكي لا يبقى أمام العناصر المتطرفة ألا طريق السجن أو الإعدام أو الاستمرار في النشاط الإرهابي مع المطاردة الدائمة من قبل أجهزة الدولة، تبنت الدولة الموريتانية خيار سياسة الحوار مع هذه الجماعات المتطرفة، كأحد مرتكزات سياسيتها في مواجهة الإرهاب، وأقترح أن يتم تعميق كل ذلك، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : المواجهة الأمنية العسكرية.

إن موريتانيا هي بوابة منطقة الساحل وجسرها إلى إفريقيا الشمالية وغربها، وهي المنطقة التي يمكن وصفها، بأنها منطقة قوس الأزمات في إفريقيا والعالم على غرار منطقة قوس الأزمات في أسيا، لتكثف نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحجم الحروب الأهلية المندلعة بها، حيث تعرف دول هذه المنطقة العديد من النزاعات المسلحة، فمنطقة الساحل الإفريقي، تشهد في أغلبيتها أزمات أمنية داخلية مستمرة ومتوالية، كما أنها تتأثر أكثر بأزمات دول الجوار ومشاكل المحيط الدولي لهشاشة أوضاعها الداخلية؛ ومن هنا يمكن أن يفهم لماذا أطلقنا عليها منطقة "قوس الأزمات[5]"، رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية متنوعة، لكن قلة السكان وشاسعة المساحة وعدم إطلالة بعض دولها على منافذ بحرية، وعدم تمكنها من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، يجعلها غير قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية التي عرفتها خلال السنوات الماضية بشكل متزايد، لضعف إمكانيات أجهزتها الأمنية، وقلة

مواردها الاقتصادية والمالية، وتواضع خبرتها البشرية وتآكل وتضعضع بنيتها الإدارية، وعدم جاهزيتها التنظيمية والتنفيذية، رغم تفاوت وضعياتها نسبيا[6].

وموريتانيا نموذجا لذلك الضعف، مما يجعل بيئتها تشكل حاضنة طبيعة لنشاط التنظيمات الجهادية، لما تتوفر عليه من معطيات تمثل بذورا لتلك الجماعات، لحجم مساحة الحرمان في صفوف الشعب الموريتاني، لانتشار الفقر الذي تتجاوز نسبته أكثر من 49 بالمائة وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب المقدرة ب 39 بالمائة[7]، الأمر الذي جعلها تتحول تدريجيا في السنوات الأخيرة إلى بؤرة ساخنة للنشاط الإرهابي في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، خصوصا بعدما زاد نشاط تنظيم ما يسمى "بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، والذي كان يعرف سابقا باسم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، ليشمل موريتانيا بالتحديد، حيث تصاعد الخطر الإرهابي بشكل ملفت خلال عام 2009 الذي شهد اغتيال عدد من الرعايا الغربيين، كما عرف هجوما نوعيا على السفارة الفرنسية في قلب العاصمة نواكشوط، وقيام الجماعات المتطرفة باحتجاز العديد من الرعايا الأوروبيين منهم فرنسي خطف في مالي، وثلاثة أسبان يعملون في المجال الإنساني إضافة إلى سائحين ايطاليين، كنتيجة طبيعية لتوسع نشاط القاعدة العسكري في منطقة الساحل الأفريقي، وبالذات في مالي التي أصبحت أراضيها قاعدة خلفية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الأمر الذي جعل السلطات الموريتانية تدخل مضطرا في مواجهة مع القاعدة[8]، وللتكيف مع ذلك الواقع الجديد، اعتمدت سياسة أمنية عسكرية تقوم على الضربات الإستباقية، في اتجاهين: الاتجاه الأول، قيام الأجهزة الأمنية بحملات اعتقال متكررة واسعة ضد عناصر التيار السلفي المتطرف بعد كل هجوم تشنه القاعدة في موريتانيا، أي خيار الحل الأمني مع الشباب المنضوي تحت التيار السلفي بصفة عامة، بمعنى أن الأجهزة الأمنية، لا تترك أي فرصة لهذا التيار ولا الإمكانيات لإقامة تنظيمهم وقواعدهم العسكرية في الأراضي الموريتانية، والاتجاه الثاني، مهاجمة القواعد الخلفية لتنظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الأراضي المالية، لإجهاض مخططاتها والحد من هجماتها على الأراضي الموريتانية، كإستراتيجية جديدة، في المواجهة مع هذا التنظيم، عبر قيام جيشها بعمليات هجومية ضد معسكرات القاعدة داخل الأراضي المالية المجاورة، واستمرار ذلك التدخل العسكري خلال السنوات التالية، أظهرت أن السلطة الموريتانية قد حسمت أمرها في المواجهة العسكرية المفتوحة مع التنظيمات الإرهابية، من خلال أسلوب الضربات الإستباقية، رغم ما أثارته تلك السياسة من لغط داخليا وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي لعنصر المفاجئة[9]، وذلك لسببين:

أولهما ، أن مهاجمة موريتانيا لمراكز القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الأراضي المالية، يعتبر اعتداء على سيادتها وهي بلد جار مسالم، وهو أمر قد يبيح للآخرين التدخل في شؤونها الداخلية وتمزيق نسيجها الاجتماعي وبالتالي إضعافها وتهديد وحدتها الترابية ، وهو ما حصل بالفعل مع التدخل الفرنسي والدولي في ما بعد في هذا البلد عام 2013.

ثانيهما، أن المقومات العسكرية والأمنية لا تأهل موريتانيا لهذا النوع من الحروب، ولا مؤهلاتها الاقتصادية والبشرية تسعفها في الاستمرار في حرب استنزاف مع مجموعات متنقلة وغير نظامية، تجيد حرب العصابات، بمثابة أشباح في صحراء شاسعة وقاحلة ومناطق جبلية وعرة، خاصة إذا عرفنا أن هذا النوع من الحروب أرهق قوى عظمى، كتجربة "الاتحاد السوفيتي" السابق في أفغانستان وكذلك تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان. مما جعل الكثير من الخبراء المهتمين بشؤون المنطقة، يتساءلون : إذا كانت موريتانيا هي الحلقة الأضعف في المنطقة، ويتسم وضعها عموما بالهشاشة البنيوية للوظائف الحيوية الأساسية للدولة وكذلك ضعف الأداء الاقتصادي والمالي لمؤسساتها بشكل عام، هل هي قادرة على الاستمرار في مواجهة عسكرية مع "القاعدة في المغرب الإسلامي"، أم هي مناورة لترحيل الأزمات الداخلية كنوع من الهروب إلى الأمام وإلهاء الرأي العام بالقضايا الخارجية عن الأوضاع الداخلية الصعبة، بوصف موريتانيا مستهدفة من الإرهاب العالمي[10] ؟

وللموضوعية سنستعرض الحجج التي تقدمت بها السلطات الموريتانية لتبرير دخول جيشها للأراضي المالية، منفردا إلى ساحة معركة ليُلاحق أشباح "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في صحراء شاسِعة خارج حدوده، ومن أهم تلك الحجج:

1 – أن الدولة الموريتانية إذا لم تتصرف هكذا، تخاف أن يعتبرها "الإرهابيون" الحلقة الأضعف في السلسلة، فيستمرون في انتهاك سيادتها باختطاف الأجانب على أراضيها والاعتداء على أفراد الأمن والجيش وترويع المواطنين الآمنين.

2 – استخدام الجغرافيا الموريتانية الشاسعة لتواجدهم وكمنطلق لأنشطتهم، بما يخدم أجنداتهم الإرهابية.

3 – بهذه الطريقة المباغتة، تعطي للطرف الموريتاني فرصة وإمكانية، للانتقام من اعتداءات القاعدة المتكررة على جيشه وذلك بالاستفادة من الاستعداد الغربي للدعم مخابراتيا ولوجستيكيا[11] .

وقد حاول النظام الحاكم في موريتانيا في مناسبات عديد الترويج لعمليات الجيش داخل الأراضي المالية ضد القاعدة، في اتجاهين داخلي وخارجي،

- الاستخدام الخارجي : أن الجيش الموريتاني يمتلك جاهزية عسكرية جيدة وأصبح قوة عسكرية ضاربة في المنطقة، وأن العون الخارجي لهذه القوات أعطى نتائجه، والمطلوب زيادة هذا الدعم كما وكفيا، لتطوير قواتها وزيادة جاهزيتها لضمان تفوقها على العدو.

- التوظيف الداخلي : الرسالة التي تريد السلطة إيصالها لجماهير الشعب، فمفادها، أن جاهزية الجيش في ظل هذا الحكم أصبحت عالية وقادرة على تبديد مخاوفكم إزاء قوة الخصم وأن الأموال التي تقول المعارضة: أنها صرفت لأغراض خاصة، إنما وجهت للتسليح وبناء جيش قوي قادر على ضرب التنظيمات الإرهابية مهما كان حجمها أو قوتها، والنيل من الأعداء الخارجيين للوطن إن هموا بمهاجمتنا.

لكن الدوافع الحقيقية لقيام السلطات الموريتانية بإرسال جيشها إلى الأراضي المالية لمحاربة القاعدة هناك، تتداخل فيها الدوافع الموضوعية المرتبطة بأمن الوطن، والدوافع الذاتية للنظام الحاكم، كوسيلة لإشغال الجيش في أمور تنسيه مطامح الحكم، عبر توريطه في حروب خارجية مفتوحة تستنزفه وتشغل قادته عن التفكير والتخطيط للانقلابات العسكرية، وكذلك تصدير المشاكل الداخلية إلى الخارج وإلهاء الرأي العام الداخلي بحرب الجيش مع أعداء الوطن خارج حدوده، عن الهموم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

وإجمالا فقد تركزت أهداف الإستراتيجية الموريتانية العسكرية الأمنية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، على النقاط التالية:

1 – تكثيف التعاون بين دول الميدان لا سيما في مجال تبادل المعلومات الإستخباراتية.

2 – تعزيز وسائل مكافحة الإرهاب من خلال التكوين والتدريب المستمر والدعم اللوجستي.

3 – تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية حول تطور نشاطا ت الإرهابيين؛

4 – تطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن المتورطين في الأعمال الإرهابية لاسيما ما يتعلق بدفع الفدية للإرهابيين؛

5 – إعادة تنظيم الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة البحرية وتعزيز الأمن البحري؛

6 – إقامة بنية مؤسسية للتنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة البحرية

7 – توفير الوسائل اللازمة لتعزيز قدرات الجهات المعنية للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والقرصنة في المياه الإقليمية الموريتانية .

المحور الثاني: التعاون مع القوى الإقليمية والعالمية المعنية بالأمن في المنطقة.

بعد التطورات المتسارعة في طبيعة التهديدات التي تمثلها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنظمات المتطرفة المشابهة لها، للأمن الموريتاني بشكل خاص وللأمن الدولي بشكل عام وانتقاله

من مشكلة داخلية مقلقة لكل دولة على حدة إلى قضية إقليمية ودولية جيوسياسية بالغة الحساسية، خاصة بعد شعور السلطات الموريتانية المتزايد أنها عاجزة عن مواجهة تلك الحركات الإرهابية، بعد أن جربت معهم المواجهة العسكرية المباشرة بمفردها، أمور من بين أخرى جعلتها مضطرة إلى تطوير إستراتيجياتها الأمنية لمواجهة المتغيرات الجديدة، عبر التنسيق الأمني المكثف مع مختلف دول المنطقة بوصفها المعنية مباشرة بتهديد المنظمات الإرهابية وكذلك مع الدول الكبرى المعنية بالتصدي للإرهاب على المستوى العالمي، لما أصبحت تشكله تلك المنظمات الإرهابية من تهديد مباشر لمصالح دول المنطقة ولمصالح مختلف دول العالم، سواء تعلق الأمر بخطف رعايا الدول الغربية وتهديد سلامة مواطنيها أو بضرب مصالحها الاقتصادية المباشرة في الدول المستهدفة، خاصة أن الإمكانيات الموريتانية في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية لا تؤهلها للاستمرار لوحدها في المواجهة مع هذه المنظمات الإرهابية، مما جعلها تشارك في الكثير من الأنشطة العسكرية لنفس الغرض، وتسعى لإقامة العديد من التجمعات الإقليمية ، ذات الأهداف الأمنية، والتي من أبرزها:

1 – تأسيس مجموعة دول الميدان.

نتيجة لتكثيف الجماعات الإرهابية لنشاطها في منطقة الساحل الإفريقي وبالذات في مثلث الحدود بين موريتانيا والجزائر ومالي وامتداداتها مع حدود النيجر، جعل هذه الدول تقوم بتنسيق أمني وعسكري من خلال اجتماعات دورية لقادة جيوشها بداية من 2009، وقد تمخضت عن تلك الاجتماعات جملة من الإجراءات العملية، من بينها:

- الخطة المعروفة ب "خطة تمنراست" .
- وإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني، والعسكري المشترك، يكون مقره مدينة "تمنراست" في جنوب الجزائر.

وقد أنتجت تلك الجهود قيام الدول الأربع بتأسيس مجموعة ذات طبيعة أمنية عام 2010 ، سميت "دول الميدان"، وقد اتخذت من مدينة "تمنراست" الجزائرية مقرا لها وهي تعقد اجتماعا دوريا كل ستة أشهر وتضم تلك المجموعة : موريتانيا والجزائر ومالي والنيجر، بوصفها هي الدول الأكثر تضررا من أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجماعات المسلحة، بهدف تعزيز التنسيق المشترك في مكافحة الإرهاب وكل أنواع الجريمة المنظمة، من تهريب للسلاح والاتجار بالمخدرات وتسهيل عبور المهاجرين غير الشرعيين وخطف للسياح الأجانب، عبر جمع المعلومات والتنسيق الإستخباراتي[12].

ومن أجل أن يكون التنسيق بين الدول الأعضاء فعالا، أقرت المجموعة، أن تكون اجتماعات: " قيادة الأركان العملاتية المشتركة " كل ستة أشهر، وبشكل يضمن التناوب بين الدول الأربعة على قيادتها، ورغم كل تلك الجهود، فإن دول المجموعة لم تنفذ أي عمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود حتى الآن، وربما يعود الأمر إلى تحفظ الجزائر على كل أشكال التدخل الخارجي في شؤون دول

المنطقة، وحرصها كذلك على أن تكون هي محور كل السياسات والعمليات الأمنية والعسكرية في مواجهة المنظمات الإرهابية في المنطقة، وتهميش دور الدول الأخرى فيها ، وإن كانت تلك السياسة الجزائرية بدأت تتغير بعد خطف دبلوماسيها في شمال مالي، وكذلك ضعف موقفها في مواجهة التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2013.

2 – "مجموعة مسار نواكشوط".

جاء تأسيس "مجموعة مسار نواكشوط" بإيحاء من الاتحاد الإفريقي خلال اجتماع مؤتمر قمة الاتحاد في مارس 2013، وبجهود مباشرة من مفوضية الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي[13]، وتضم هذه المجموعة 11 دولة موزعة بين دول من شمال إفريقيا ودول من غربها، بوصفها دولة معنية أكثر من غيرها بالتصدي لظاهرة الإرهاب، وانطلاقا من رؤية مفوض الأمن والسلم للإتحاد الأفريقي، فان : (مجموعة مسار نواكشوط" تشكل إطارا حقيقيا وضروريا للتشاور والتنسيق لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة[14]).

وتهدف "مجموعة مسار نواكشوط"، إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الأمن من خلال تفعيل المقاربة الأفريقية للسلم والأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية فضلا عن إقامة مبادلات مع منظمات إقليمية وشبه إقليمية، وكذا مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع بتنفيذ سياسات دمج الشباب والنساء وخلق فرص العمل ومحاربة البطالة ووضع آلية تسهم في شن حرب لا هوادة فيها على الإرهاب والتطرف، عبر تبادل المعلومات وتعزيز قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن في الدول الأعضاء[15]، لأهمية ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة شمال وغرب القارة الإفريقية، بصفة خاصة ولعموم القارة الإفريقية بصفة عامة، عبر تضافر جهود جميع الدول في المغرب العربي أي دول شمال القارة مع الدول في غرب القارة، لمواجهة خطر إرهاب المنظمات المتطرفة التي أصبحت منتشرة في كل أنحاء القارة الإفريقية.

3 – "مجموعة دول الساحل".

تم الإعلان عن تأسيس "مجموعة دول الساحل" سنة 2014 في نواكشوط، وتضم هذه المجموعة خمسة دول هي : موريتانيا ومالي وبركاينافاسو والنيجر وتشاد، وقد تم إقامة هذه المجموعة بتوصية ودعم من فرنسا، الدولة التي كانت تستعمر في السابق كل هذه الدول، بالإضافة إلى أنها هي الطرف الدولي المهيمن في المنطقة[16]، رغم أن وثيقة التأسيس تقول: "إن مجموعة البلدان الساحلية الخمسة، وعيا منها بوحدة التحدي وتعقد وتعدد إشكالات التنمية والأمن بمنطقة الساحل وسعيا لإيجاد رؤية

مشتركة وموحدة للتعاطي معها، قررت الاصطفاف ضمن تجمع واحد للتصدي لهذه التحديات ولتقديم الحلول الناجعة وتحسين تنسيق وتدخل دول المنطقة وصولا لإقامة أسس تنمية منسقة ومندمجة[17]، وإن كانت الأهداف المباشرة للمجموعة، تكمن في : مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية، والعمل على حشد التمويلات واستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية في المنطقة، وخلق الأسس الموضوعية للاستقرار، الذي يضمن التنمية المتوازنة والمستدامة .

4 – التنسيق الأمني والعسكري مع فرنسا.

يعتبر تاريخ التنسيق الأمني العسكري بين موريتانيا وفرنسا، هو تاريخ وجود الدولة الوطنية في موريتانيا، باعتبارها وليدة السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا، وبعد حصول موريتانيا على استقلالها سنة 1960، بقيت تدور في فلك السياسة الفرنسية، عبر ربطها باتفاقيات أمنية وعسكرية، بشكل يضمن استمرار تبعيتها، ولم تستطع موريتانيا التخلص من تلك الاتفاقيات إلا في 1973 من خلال إلغاء بعضها ومراجعة البعض الآخر[18]، ليعرف التعاون الأمني العسكري بين فرنسا وموريتانيا تذبذبا مستمرا حسب المتغيرات الدولية وطبيعة الأنظمة الحاكمة في موريتانيا، لكنه عاد ليتعزز من جديد منذ تصاعد نشاط التيارات والمنظمات الإرهابية في المنطقة، لحساسية هذه المنطقة من العالم للمصالح الفرنسية، وقد تم ذلك من خلال المداخل التالية:

أ – الدعم العسكري المباشر.

حيث قامت فرنسا سنة 2003، بإنشاء آلية عسكرية ، تسمى "فريق مكافحة الإرهاب" التابع لمجموعة "G8"، أثناء الرئاسة الفرنسية لتلك المجموعة، وتقوم هذه الآلية بسلسلة اجتماعات دورية للتشاور، تشارك فيه مجموعات من الخبراء التابعين لفريق مكافحة الإرهاب من أجل تقييم الأوضاع الأمنية في المنطقة خاصة بعد العمليات التي نفذتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في العديد من دول منطقة الساحل[19]، وتستفيد موريتانيا من هذه الآلية بشكل مكثف، لاستهدافها من القاعدة من ناحية وأهميتها للمصالح الفرنسية من ناحية ثانية، وموقعها الجغرافي ذات الأهمية الإستراتيجية، كجسر يربط بين شمال القارة وغربها، عبر تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية.

ب – التنسيق الأمني الاستخباراتي.

هناك تنسيق أمني واستخباراتي مباشر بين موريتانيا وفرنسا لمواجهة التيارات المتطرفة والمنظمات الإرهابية، بشكل خاص وكل منظمات الجريمة المنظمة بشكل عام[20]، وقد تعزز هذا التنسيق والتعاون

بعد حصول انقلاب 6 أغشت 2008 ، الذي جاء بالجنرال محمد ولد عبد العزيز إلى السلطة، والتدخل الفرنسي العسكري في مالي 2013.

ج – وجود خبراء عسكريين فرنسيين للتدريب .

يوجد عدد من الخبراء العسكريين الفرنسيين للتدريب في مختلف المؤسسات العسكرية الموريتانية، وبالذات المدرسة العسكرية للأسلحة المختلفة بإطار، وإن كان الطرف الموريتاني والطرف الفرنسي لا يعلنان عن عدد هؤلاء الخبراء والفنيين العسكريين المتواجدين على الأراضي الموريتانية لغرض تدريب القوات الموريتانية وتحسين خبرتها.

5 – التنسيق الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أهمية فرنسا وحضورها القوي في موريتانيا المرتبط بماضيها الاستعماري واستمرار هيمنتها في المنطقة، فإن الولايات المتحدة أضحت حاضرة بقوة في هذه المنطقة ومنافس قوي للنفوذ الفرنسي بها، عبر برامج تعاونها الأمني والعسكري في إطار ما بات يعرف ب " مبادرة الساحل"، التي طرحتها وزارة الدفاع الأمريكية، في العام 2002، لتقوم بتطويرها وتوسعيها، لتشمل عشر دول في منطقة الساحل الإفريقي عام 2005 ، ضمن إستراتيجية دولية لمواجهة المنظمات الإرهابية، في منطقة الساحل تسمى "مبادرة مكافحة الإرهاب في الساحل"، وتشكل هذه الإستراتيجية نواة للذراع المسلحة الأمريكية في دول جنوب الصحراء و الغرب الإفريقي، كما يدخل في ذلك الإطار المناورات العسكرية المسماة بـ "فلينتوكس" التي يشارك فيها كل سنة أكثر من 1000 عسكري من القوات الأمريكية الخاصة إلى جانب قوات افريقية متعددة الجنسيات، وفي بعض المرات تشارك فيها دول من مناطق أخرى، لكن الأمور تسارعت في هذا المنحى، بعد أن أصبحت القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة لإفريقيا (AFRICOM) مستقلة[21]، والتي قامت بانجاز برنامج لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا و بوضع برنامج لأمن السواحل في خليج غينيا، كما رتبت أيضا لإقامة قواعد عسكرية في البلدان الإفريقية التي لديها إنتاج كبير من البترول أو تتوفر على احتياطات نفطية هامة، كما نصت وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" الصادرة سنة 2002 على أن مكافحة الإرهاب الدولي والحاجة إلى ضمان أمن مصادر الطاقة للولايات المتحدة تملي عليها السعي لزيادة انخراطها في إفريقيا؛ إلى قيام تحالف طوعي من أجل إقامة ترتيبات أمنية خاصة في تلك القارة[22].

وهذه الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، هي التي تستفيد منها موريتانيا لتدريب وحداتها العسكرية، على غرار كل من مالي وتشاد والنيجر، حيث تتولى حاليا وحدة من الجيش الأمريكي، تدريب جنود موريتانيين في قاعدة "اكراع الضبعة" جنوبي غربي مدينة" تكند" بولاية الترارزة على بعد 110 كلم جنوب غرب العاصمة نواكشوط،، حيث تتمركز في هذه المنطقة وحدات من الجيش الأمريكي[23] غير معروفة العدد، لتكتم الطرف الموريتاني والطرف الأمريكي على عددها ومدة بقائها في الأراضي الموريتانية، لأسباب أمنية طبعا، لكن المؤكد أن عناصر من الجيش الموريتاني يتلقون، تدريبات عسكرية، مكثفة ومستمرة منذ فترة على أيدي هذه الوحدات.

المحور الثالث : الترويج لمنهج الوسطية في الإسلام لمواجهة التطرف.

ركز الخطاب الرسمي في موريتانيا خلال العقدين الأخيرين على وسطية الإسلام، مع تكثيف أنشطة القطاعات المعنية خاصة قطاع الشؤون الإسلامية، على نشر ثقافة الاعتدال ومكافحة كل إشكال التطرف والغلو، والعمل على إبراز وسطية الدين الإسلامي وبعده عن ثقافة التطرف التي ساهمت في توسع العمليات الإرهابية، منطلقين في ذلك الخطاب من نص الآية الكريمة، (**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا**[24])، حتى غدت هذه الآية هي "شعار المرحلة" بتوظيفها والتركيز على شرح مضامينها، وذلك عبر القيام بثلاثة أنواع من الأنشطة ، النوع الأول : من خلال عقد الندوات وتنظيم المهرجانات، في مختلف عواصم الولايات والمقاطعات بغية شرح معاني وغايات الوسطية للمواطنين والتحذير من مخاطر الغلو والتطرف، مع التركيز على تناقضهما مع تعاليم الإسلام السمحة، في مختلف أنحاء موريتانيا، ومن بين أبرز تلك الندوات :

- ندوة تحت عنوان : "جدلية الوسطية والاعتدال في الإسلام وسبل محاربة التطرف والغلو الديني" وتم تنظيم هذه الندوة في العاصمة نواكشوط، وكانت ندوة وطنية موسعة، دعي لها جمهور كبير من مختلف الأوساط والشرائح الاجتماعية، يتقدمهم طبعا مفكرون وفقهاء من مختلف التخصصات، بغية شرح وتشخيص ظاهرة التطرف والغلو التي تجتاح العالم، وخلق الوعي لدى الشعب الموريتاني بمخاطر الإرهاب الذي وصل إلى عقر دارهم، والبحث عن السبل المناسبة لمواجهة تنامي وتوسع خطر الإرهاب في البلاد[25].
- ندوة تحت عنوان "مخاطر الغلو والتطرف الديني على حياة المجتمع الإسلامي"، نظمتها وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بالعاصمة نواكشوط، يومي 5- 6 يناير 2009، بمشاركة أبرز الشخصيات الدينية والفكرية في البلاد، إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والسلطات الموريتانية

وجمهور غفير من المهتمين، وكانت ندوة وطنية موسعة، ناقشت مختلف أبعاد ظاهرة التطرف والغلو وما ينجر عنه من إرهاب وخراب للأوطان والأمم، كما ركزت الندوة عبر محاورها على الإشكاليات التي يطرحها التطرف الديني على المجتمع بوصفه ظاهرة غريبة في موريتانيا، لكون مجتمعها مسلم مائة في المائة ومعروف بتسامحه واعتداله في طقوسه وممارساته التعبدية، كما بحثت الندوة مختلف تجليات تنامي التطرف الديني في موريتانيا وسبل محاربته امنيا، سياسيا وعقائديا واقتصاديا وحتى نفسيا[26].

النوع الثاني من الأنشطة: قيام قطاع الشؤون الإسلامية في موريتانيا بحملة إعلامية غطت كافة التراب الوطني، عبر بث البرامج الإذاعية والتلفزية، التي تهدف إلى خلق الوعي بظاهرة التطرف والغلو وما ينتج عنه من إرهاب وتدمير وقضاء على استقرار الدولة وطمأنينة المواطنين، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تصدى مختلف أفراد المجتمع له ولانعكاساته وتداعياته .

وقد شاركت في هذه الحملة أغلبية الشخصيات الدينية البارزة في موريتانيا من علماء وفقهاء ودعاة، من مختلف التيارات التقليدية والسلفية، وقد تركزت تلك الحملات الإعلامية، على جملة من العناوين ، من أبرزها :

- جذور ظاهرة التطرف والغلو في التاريخ البشري، وما تسببه من قتل للنفس البشرية وتدمير للعمران.
- أن ظاهرة الإرهاب غريبة على المجتمع الموريتاني، وعلى قيمه الإسلامية السمحة.
- أنها لا توافق أحكام الشريعة الإسلامية، بل تعتبر بمثابة الخروج على تعاليم الإسلام.
- أن الإرهاب بقدر ما هو خروج على تعاليم الإسلام، فإنه مدمر للدول وللشعوب[27].

النوع الثالث من الأنشطة : توجيه خطاب أئمة المساجد لمواجهة التطرف والغلو، حيث قامت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي الموريتانية، بدعوة أئمة المساجد ورابطات العلماء الموريتانيين، إلى تحرك جماعي لمواجهة خطاب التطرف والغلو، مع التصدي للاستخدام الفوضوي لمنابر المساجد لمالها من بالغ التأثير في نفوس المواطنين، والعناية بخطبة الجمعة على كافة التراب الوطني.

مع ضرورة توجيه خطبهم يوم الجمعة إلى الحث على الوسطية والاعتدال، لمواجهة خطاب التطرف والغلو، الذي بدأ ينتشر بسرعة في موريتانيا في العقدين الأخيرين، وفعلا ركز الأئمة خطبهم على منابر المساجد، للدعوة إلى العودة للوسطية والاعتدال، وأن دين الإسلام دين تسامح ومحبة ورسالته قائمة على ضرورة عمارة الأرض ونشر العدل، وأن التطرف والغلو وما ينجر عنهما من مخاطر الإرهاب، مناقض لكل ذلك[28] .

ومع توسع أنشطة الجهات الرسمية وتعبئتها من أجل مواجهة التطرف والغلو، يبقى سؤال مطروح هو ، هل هذه التعبئة كافية لوحدها لاجتثاث ظاهرة يبدو أنها تغري المزيد من الشباب الموريتاني في الانضمام إليها، وذلك لسببين :

السبب الأول : يكمن في الرأي السائد في كثير من أوساط النخبة الموريتانية، أن الإنسان الموريتاني يمتلك مناعة ثقافية وعقائدية ضد التطرف، لعمق ثقافته الإسلامية وانتشار التصوف بين صفوفه ومواظبته على ممارسة الطقوس التعبدية، بالإضافة إلى امتلاكه مرجعية مذهبية واحدة، لكن انتشار ظاهرة الإرهاب في موريتانيا تنفي تلك الفرضية بشكل قاطع.

والسبب الثاني، أن انتشار ظاهرة التطرف والغلو وما نجر عنها من إرهاب، يعود إلى مجموعة من العوامل من بينها الفقر والجهل، وما لم يتم القضاء على تلك العوامل فليس من المرجح تراجع التطرف ولا انخفاض منسوب العلميات الإرهابية، فمجتمع تسوده البطالة والفقر والجهل لن يكون مؤهلا للقضاء على الإرهاب ولا على أسبابه ومسبباته.

ويمكن إجمال الخلاصات والتصورات التي توصل لها قطاع الشؤون الإسلامية في موريتانيا عبر أنشطته المكثفة لنشر ثقافة وقيم الوسطية في الإسلام لمواجهة التطرف، في:

1 – ضرورة إنشاء جهاز وطني لمحاربة الغلو والتطرف والإرهاب: مهمته وضع البرامج، والخطط والاستراتيجيات من أجل تجنيب المجتمع شر هذه الظاهرة الخطيرة.

2 – الاهتمام بالشباب، من خلال سياسة وطنية للتأهيل والتكوين المستمر، والعمل على الملاءمة بين مخرجات التعليم والتكوين المهني وحاجة سوق العمل، وإقامة مشاريع تنموية من أجل تمكين الشباب من الحصول على أعمال ووظائف مناسبة، تمنح العاطلين من الشباب أملا ، وتمكنهم من توظيف طاقاتهم في البناء والتعمير بدلا من التورط في عمليات الإرهاب والتخريب والتدمير.

3 – الاهتمام بأوضاع الشرائح الفقيرة والمهمشة من أجل تثقيفها ودمجها في المجتمع وفي الحياة النشطة.

4 – محاربة الأمية والجهل، ونشر ثقافة وقيم التسامح لمواجهة التطرف والغلو.

5 – إعداد برامج تدريسية وإعلامية، وتثقيفية: موجهة إلى المجتمع؛ يراعى فيها اختلاف طبيعة المستهدفين من حيث مستوياتهم الثقافية والتعليمية وأعمارهم وانتماءاتهم الفئوية والشرائحية، لتتناسب الوسائط التربوية مع كل ذلك .

6 – تأمين التجمعات الريفية بتوفير سبل الحياة، وشق الطرق لربط الأرياف والقرى بمراكز المدن، وكذلك بدورة النشاط الاقتصادي.

7 – إعادة النظر بصورة جذرية في النماذج التربوية المتبعة حتى تتلاءم مع الإقبال الكبير على التعليم، ومع التغير الهائل في المعارف والتقنيات والوسائل، وبالذات إعادة النظر في وضعية المحاظر ومناهجها وطرق التدريس فيها .

8 – تربية الأولاد في المدارس والبيوت على تعاليم الإسلام السمحة وتثقيفهم بالفكر الوسطي، وترسيخ لديهم قيم التسامح والتفكير العقلاني.

9 – إنتاج كتب فكرية إسلامية جديدة تستجيب لمتطلبات العصر الحديث، ولحاجيات المجتمعات الإسلامية ، وتعالج قضايا الشباب في مواجهات مشاكل العصر.

10 – مراجعة المناهج التربوية بإدراج مضامين دينية تربوية صحيحة لدحض الدعوات المتطرفة، والسهر على وضع برامج دينية وطنية للتربية في مختلف المراحل والتخصصات؛ وخاصة بالنسبة للمدارس التقنية والعلمية التي تستخدم اللغات الأجنبية للتدريس، مع ضرورة حضور وإشراف الدولة على المضمون التربوي الذي يقدم من خلال مختلف الوسائط التربوية، ورقابتها وتوجهيها وتمويلها.

11 – تشجيع التسامح والتعايش السلمي وتعميق ثقافة الحوار ونبذ الكراهية، مع ضرورة إزالة كل المظالم ونشر قيم العدالة والمساواة سبيلا إلى محو آثار الشعور بالإحباط والقهر، عبر تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتهاج الحوار وسيلة لتسوية الخلافات وفض النزاعات.

12 – إقامة مركز أو منبر إعلامي يرشد الخطاب الإعلامي في قضايا الإرهاب، ويساهم في توجيه عمل الصحافيين في هذا النوع من القضايا، والعمل على جعل الصحفيين ووسائل الإعلام تكف عن وصف الإرهابيين بالإسلاميين أو الجهاديين، مع ضرورة تعميق ومتابعة البحوث والدراسات حول قضايا الإرهاب من خلال التنسيق المستمر بين هذا النوع من المؤسسات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة[29]

المحور الرابع: اعتماد منظومة قانونية لمواجهة الإرهاب.

لقد ظل الحقل الديني في موريتانيا عبر تاريخها الإسلامي والحضاري، شأنا أهليا حتى بداية الألفية الثالثة ، يستوي في ذلك التعليم الديني بمختلف مستوياته – المعروف في موريتانيا ب"بالمحاظر" – أو تعلق بالمساجد من حيث الإنشاء والإشراف والتسيير والإنفاق، أي أن المجتمع الأهلي بمختلف تشكيلاته، هو الذي ظل يرعى بشكل مباشر الحقل الديني بكل تمفصلاته، لكن المتغيرات المتسارعة على المستوى الدولي، التي استجدت مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعلن الحرب على الإرهاب وتقود تحالفا دوليا لمواجهة "القاعدة" وكل تفرعاتها من التيارات السلفية الجهادية، مما أضطر الكثير من الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية إلى مسايرتها في تلك الحرب، وكان من ضمنها طبعا النظام الحاكم في موريتانيا، واستعدادا كذلك لمواجهة تمدد التيارات السلفية الجهادية إلى الأراضي الموريتانية مصحوبا بتوسع كبير في نشاط الحركات الإسلامية بصفة عامة فيها، مما جعل نظام ولد الطايع الحاكم آنذاك يتحرك لمحاصرة هذا التوسع والانتشار السريع لهذا التيار ، في اتجاهين:

الاتجاه الأول، ضرورة العمل على القضاء على التيار السلفي الجهادي، تحقيقا لهدفين : أولهما تجنيب موريتانيا لمخاطر الإرهاب الذي بدأ يتوسع عبر العالم، وثانيهما التجاوب مع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لضرب كل معاقل الإرهاب في العالم.

أما الاتجاه الثاني، فهو سعي الرئيس معاوية ولد الطايع لمواجهة التيار الإسلامي بصفة عامة وحركة الأخوان المسلمين بصفة خاصة، وعيا منه بمخاطر توسع هذه الحركة وتنامي قوتها التي شملت الأراضي الموريتانية بنشاطها.

كل هذه المعطيات جعلت نظام ولد الطايع والقائمين على الشأن العام يغيرون نظرتهم للحقل الديني وطريقة تعاملهم مع الفاعلين في هذا الحقل لتغير معطيات الواقع، بهدف مواجهة التطرف والغلو وما ينجر عنهما من إرهاب، عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية في المجال وإصدار القوانين المتخصصة، من أجل مكافحة الإرهاب وإعادة تنظيم الحقل الديني وتحدد طريقة الإشراف عليه وتسييره بشكل مباشر، وذلك على النحو التالي:

أولا : إصدار قانون لتنظيم المساجد وتحديد سلوك الأئمة.

بعد تصاعد خطاب التيار السلفي الجهادي في موريتانيا وتنامي حضوره في المشهد العام، قامت السلطات الموريتانية بإصدار قانون 2003 لتنظيم المساجد وتحديد سلوك الأئمة، من أجل تنظيم الحقل الديني وتولي الإشراف عليه بشكل مباشر، وتضمن ذلك القانون جملة من المبادئ تضمن تنظيم الحقل الديني وتأكيد الإشراف عليه من قبل الدولة وكذلك تحديد المسؤوليات بشكل واضح، كما يلي:

1 – تأكيد الإشراف على المساجد من قبل الدولة:

جاء ذلك واضحا في نص المادة الأولى كما يلي : " يتولى الوزير المكلف بالتوجيه الإسلامي الإشراف على المساجد في عموم التراب الوطني ويشمل ذلك :الترخيص في إقامتها ، واعتماد أئمتها ، وضمان تأديتها لرسالتها علي الوجه الأكمل ".

2 – اعتبار المسجد مرفقا عموميا:

تم التنصيص على ذلك في متن المادة الثانية كما يلي: " يعتبر المسجد بيتا مقدسا للعبادة والعلم ومرفقا عموميا يمنع استخدامه لأغراض تتنافى مع رسالته النبيلة القائمة على بث الخير، والعمل على تحقيق التآخي والتضامن والتراحم بين أفراد المجتمع المسلم".

3 – إضفاء القدسية على المساجد وإبعادها عن كل التجاذبات والصراعات:

العمل على إضفاء السكينة على المساجد وتوفير لها الاحترام اللازم وإبعادها عن كل التجاذبات والصراعات، وهو ما تم التأكيد عليه في نص المادة الثالثة، كما يلي: " يجب على الجميع احترام المسجد ومراعاة حرمته وقدسيته ، وإبعاده عن كل المظاهر والسلوك التي تتنافى مع ذلك كاللغط ، والفوضى ، والتشويش علي المصلين ، وإثارة الفتن ، والنعرات ، والدعايات المغرضة ، والتسول ، وإلغاء القمامات ، والأوساخ داخله ، أوفي جوانبه ورحابه ، واعتلاء الجهال منبره ، واستغلاله لأغراض تنافي رسالته : سياسية كانت ، أو مذهبية ، أو وظيفية أو شخصية أو غير ذلك من كل ما ينافي السكينة والوقار الملازمين له.

كما يجب إبعاده عن كل سلوك يؤدي للإخلال بالأمن العام وانسجام المجتمع".

4 – الوزارة الوصية هي المعنية بتكليف الإمام ، والإمام هو المسؤول عن المسجد.

لقد جعل القانون الوزارة الوصية، هي المسؤولة عن تكليف الإمام، وجعل الإمام مسؤولا عن المسجد بشكل كامل، وذلك ما حددته المادة الرابعة، كما يلي: "يكلف إمام المسجد بوصفه المسؤول الأول عنه بتوفير الضمانات الكافية لتحقيق الحماية اللازمة للمسجد، أعلاه وأدائه لرسالته المقدسة طبقا للترتيبات المفصلة فى المادتين(2 – 3) ويتعاون في ذلك مع مختلف السلطات العمومية المختصة كلما دعت الحاجة إلى ذلك[30]".

ثانيا : إصدار قانون لمكافحة الإرهاب.

ولمواجهة الإرهاب قامت السلطات الموريتانية بتعديل قانون مكافحة الإرهاب 2010، الذي كانت قد أصدرته 2005 ، من أجل سد الثغرات التي شابت القانون الأول و إعطاء السلطات العمومية الحق في العفو وإسْقاط المتابعة عَن عناصر التنظيم الذين يقدمون على التوبة أو يقومون بالتعاون مع أجهزة الدولة، لكن هذه التعديلات أثارت جدلا واسعا بين الحكومة والمعارضة، بسبب توسُّعه في السماح للشرطة وقُضاة النيابة في التنصُّت على مكالمات ومراسلات الأشخاص المُشتبه فيهم، وتهديدها للحريات الفردية والخصوصية الشخصية، مما جعل المجلس الدستوري يلغي عشرة مواد من هذا القانون لتعاد صياغته من جديد ويتم إصداره في 2011 .[31]

وقد جاء هذا القانون شاملا لكل أبعاد قضايا الإرهاب من حيث الخلفيات والمظاهر والتداعيات، وذلك ما عبرت عنه ديباجة المدونة وفحوى متنها، الذي جاء فيه :(استلهاما بالتعاليم والقيم الروحية للإسلام وتمشيا مع المبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور، يضمن هذا القانون حق

المجتمع في:

* العيش في السلم والأمان والسكينة بعيدا عن كل ما من شأنه المساس باستقراره أو زعزعة مؤسساته.

- ورفض كل أشكال الانحراف والعنف والتعصب والتفرقة العنصرية والإرهاب التي تهدد سلم واستقرار المجتمع.

* إن الدولة، بوصفها تجسيدا للكيان الوطني، تتحمل كامل المسؤولية في الإسهام في مجهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة كل أشكال الإرهاب، وحظر مصادر تمويله، في إطار الاتفاقيات الدولية، والإقليمية والثنائية التي صادقت عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية[32]).

ثالثا : المصادقة على المعاهدات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ولتعزيز دورها في مجال مكافحة الإرهاب وتجاوبا مع السياسات الدولية الهادفة إلى عمل جماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة، قامت موريتانيا بالمصادقة على كافة المعاهدات الرامية لمكافحة الإرهاب، التي من أهمها:

1- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998.

2- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999.

3- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999، المعروفة باتفاقية الجزائر، التي دخلت حيز النفاذ أواخر العام 2002 .

4- اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي، لمكافحة الإرهاب الدولي1999.

5- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،لسنة 2000 .

6- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 .

وإجمالا سعت السياسة الموريتانية من خلال وضع مدونة قانونية متكاملة لمواجهة التطرف والإرهاب، إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 – تنظيم الحقل الديني وجعله شأنا رسميا يخضع للسلطات العمومية مباشرة، خاصة قطاع المساجد، التي تم تحويلها إلى مرافق عمومية.

2 – تنظيم الإمامة والعمل على تطوير معارف الأئمة وتحسين مستوياتهم العلمية والمادية.

3 – تعريف وتحديد العمليات والأنشطة الإرهابية.

4 – تحديد طرق و آليات التعامل مع من يصنفون إرهابيين.

5 – تحديد طرق التعامل مع تبعات العمليات الإرهابية، عبر تحديد المسؤوليات.

6 – تحديد للصحافة آليات التعاطي مع الأخبار المتعلقة بقضايا الإرهاب.

7 – وضع أطر قانونية مناسبة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

8 – تجريم تمويل الإرهاب والأعمال والتنظيمات الإرهابية، وكذلك وضع ضوابط قانونية تساعد على كشف ومنع وردع تمويل الإرهاب وكل الأنشطة الإرهابية، وكذلك مصادرة الممتلكات الإرهابية.

9 – دعوة الدول إلى اعتماد وتطبيق المعاهدات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، والعمل على تعزيز التعاون القانوني في هذا المجال.

10 – العمل على تعزيز العلاقات والتعاون بين دول الجوار و إبرام اتفاقيات أمنية حول تبادل المعلومات المتعلقة بالإرهاب والإرهابيين.

المحور الخامس : تبني سياسة الحوار مع الجماعات السلفية.

من أجل توسيع خياراتها في مواجهة التطرف والغلو ومكافحة الإرهاب، قامت السلطات الموريتانية بإطلاق حوار شامل مع عناصر التيار السلفي الجهادي من داخل السجون في يناير 2010، تحت الإشراف المباشر لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، وبقيادة مجموعة من العلماء المعروفين على الساحة الوطنية بسعة علمهم واعتدالهم وبمشاركة القيادات التاريخية للفكر السلفي في موريتانيا، عبر تشكليها للجنة من كبار الفقهاء في البلد للحوار مع الجماعات السلفية ، الموجود البعض من أعضائها داخل السجون الموريتانية، وكانت تلك اللجنة كبيرة ومتعددة الاختصاصات ومتنوعة من حيث المستويات العلمية ومتفاوتة من الناحية العمرية ومختلفة من حيث التوجهات الفكرية والإيديولوجية، بهدف إقناعهم وثنيهم عن الفكر السلفي المتطرف وإعادتهم إلى جادة الفكر الوسطي والاعتدال في سلوكهم وممارساتهم الاجتماعية، كوسيلة للحد من التطرف والغلو الذي انتشر في أوساط الشباب الموريتاني خلال العقود الأخيرة، وما انجر عنه من توسع لخطاب ونشاط الجماعات السلفية الجهادية وتصاعد للإرهاب في مختلف المناطق الموريتانية، وكمؤشرات على اختراق إيديولوجية التطرف للمجتمع الموريتاني، عدد المعتقلين "السلفيين الجهاديين" والذي يقدر عددهم بقرابة المائة سجين عند انطلاقة الحوار[33]، وهو عدد كبير بالقياس لعدد السكان في موريتانيا وكذلك بالقياس لعدد المعتقلين في الحالات السابقة، إذ لم يسبق في الماضي لحزب أو حركة سياسية أن أعتقل منها هذا العدد من الأشخاص وبالذات من المدنيين في نفس الفترة، وهو الأمر الذي يؤكد التنامي المتسارع لنشاط التيارات المتطرفة ، مما يستدعي وضع استراتجيات متعددة الأبعاد لمواجهتها والقضاء عليها، والتي كان الحوار إحدى خياراتها، وعيا من السلطات الموريتانية بأهمية الحوار والدور الذي يمكن أن يضطلع به كبار الفقهاء في الحد من توسع الفكر المتطرف أو تأثير أصحابه.

ورغم توقف هذا الحوار لأسباب غير مفهومة، فإنه حقق جملة من النتائج الهامة، نذكر منها :

1 – إقناعه للكثيرين من تيار السلفية الجهادية بالرجوع عن التطرف لصالح الاعتدال والوسطية، حيث قام أغلبية السجناء بالتوقيع . ما عدى بعض العناصر القليلة . على بيان يعلن التبرؤ من القاعدة ونبذ العنف.

2 – كما نتج عن الحوار إصدار عفو رئاسي شمل 34 من العناصر المسجونة من أصل 84 جرى معهم الحوار أغلبيتهم من داخل السجن[34].

4 – أطلقت السلطات الموريتانية وعدا للمستفيدين من العفو، بمنحهم مجموعة من القروض والتسهيلات المالية والإدارية، لإعادة دمجهم في الحياة النشطة وتطبيع أوضاعهم اجتماعيا ونفسيا من جديد.

5 – مناخ الحوار والتواصل بين العلماء الموريتانيين من مختلف التوجهات، دفع أبرز القيادات التاريخية لتيار السلفية الجهادية في موريتانيا، إلى إجراء مراجعات عميقة، تناولت أهم المفاهيم الأساسية في الفكر السلفي، "كالجهاد"و"الولاء" و"البراء"، مما جعلهم يعلنون بشكل واضح إدانتهم للعنف والتبرؤ من أصحابه.

6 – حصول قطعية فكرية بين الشيخ محمد الحسن ولد الددو مع الفكر السلفي، الذي كان يعتبر أحد ناشريه في موريتانيا، وتبنيه بالمقابل لخيار الديمقراطية، وقيامه بالدفاع عن منطقاتها وقيمها في وجه هجوم تيار السلفية الجهادي على الديمقراطية ورفضه المطلق لكل قيمها، بالإضافة إلى تصالحه مع الحركات "الصوفية" بالبلاد، وعمله كمستشار لدى بعض المؤسسات المالية، الموصوفة لدى الكثير من الإسلاميين بالمؤسسات "الربوية" كالمؤسسات البنكية وشركات تأمين .

لكن خلال هذا الحوار تم فيه تسجيل مفارقة تدل على حجم عمق التحديات التي يطرحها الفكر السلفي الجهادي وصعوبة التعامل معه، وهي أن مناخ الحوار جعل أغلبية الشيوخ الذين يمثلون رموز التيار السلفي يراجعون موقفهم من الجهاد والعنف بصفة عامة، بينما رفض بعض الشباب التراجع عن مواقفهم المتطرفة، أي أن بعض شباب التيار السلفي ثاروا على شيوخهم من هذا التيار، بل أن بعضهم وصل إلى حد تكفير هؤلاء الشيوخ، حيث خاطبت مجموعة من الشباب السلفي أثناء الحوار، الشيخ مزيد ولد عبد الحق، عضو لجنة الحوار وأحد رموز السلفية العلمية "ألستم من كفر لنا الأنظمة ودعانا لقتالها ..فما الذي طرأ عليكم لتطلبوا منا مسالمتهم..إننا نحكم عليكم بمثل حكمكم عليهم[35]".

ومهما كانت نتائج الحوار الذي أطلقته السلطات الموريتانية مع التيار السلفي الجهادي، فإن المهم الأهداف التي تسعى لها فكرة الحوار أصلا وكذلك استمراريته، وإن بأساليب مختلفة كآلية من آليات محاربة الإرهاب، ومن أهم تلك الأهداف التي سعى لها الحوار[36]، ما يلي:

1 – أن مواجهة الإرهاب تقتضي سياسات متعددة الإبعاد، انطلاقا من أن التجربة أثبتت عدم كفاية المعالجة الأحادية خاصة الأمنية، لأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشعبة الإبعاد.

2 – أن التطرف ينطلق من قناعات عقائدية وفكرية، والإقناع الفكري من أفضل أساليب تجفيف منابعه الحوار، باعتباره من أفضل أساليب الإقناع، وبالتالي يكون الحوار بمثابة مواجهة الفكر بالفكر.

3 – أن اعتماد السلطات الموريتانية إستراتجية الحوار مع تيار السلفية الجهادية، سيساهم في نشر إسلام وسطي معتدل، الذي هو أصلا أحد خيارات السلطة في مواجهة التطرف والإرهاب.

4 – أن الحوار يفتح باب التوبة أمام المتشددين عبر إقناعهم بالتخلّي عن حمل السلاح، وكذلك إمكانية استمالة المتعاطفين معهم.

5 – أن موريتانيا هي الحلقة الأضعف أمنيا في منطقة المغرب العربي وهناك خشية من تفاقم نشاط تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على أراضيها، التي تسعى إلى تحويل هذا البلد إلى قاعدة خلفية جديدة، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تعتمد فقط الحل العسكري والأمني، بل الخيار الأسلم، هو ترك كل الخيارات مفتوحة في معركة متعددة الجبهات .

6 – أن تبني أسلوب الحوار وخلق أجواء ودية تحيي روح الرحمة والتسامح، على غرار المقاربة السياسية في التقارب انطلاقا من الحوار المفتوح.

7 – أن الحوار يتيح الفرصة للقاء بين العلماء من مختلف الاختصاصات والتوجهات لتبادل الآراء، وتقديم المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف، عبر إظهار أن القوانين الوضعية في موريتانيا مرجعيتها الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الوحيد للتشريع في هذا البلد، وأن تطبيق الديمقراطية الصحيحة مدخل لتجسيد مبدأ الشورى في الإسلام، وأن سياسة الدولة ينبغي أن تكون مبنية على القاعدة الشرعية القائمة على جلب المصلحة ودرء المفسدة .

خلاصة القول ، أنه إذا كانت موريتانيا قد وضعت إستراتجية متكاملة لمواجهة التطرف والإرهاب، وتدعي أنها نجحت في تلك المواجهة، إلا أن ذلك الأمر يبقى مشكوكا فيه، لسببين : أولهما ، أن الإرهاب تحدي فرض نفسه على المجتمع الدولي وما زال عاجزا عن مواجهته، فكيف تنجح دولة بحجم هشاشة موريتانيا في التصدي له، ثانيهما، أن أي إستراتيجية لمواجهة التطرف والإرهاب لا تنطلق من معطيات واقعية وخيارات وسياسات متعددة الإبعاد تنفذ بشكل متزامن وتمتد لفترة طويلة،

لن يكتب لها بلوغ أهدافها، ولنجاح الإستراتجية الموريتانية لمواجهة الإرهاب، أقترح الأخذ بالتوصيات التالية:

1 – العمل على التشخيص الصحيح لظاهرة الإرهاب.

من المعروف أن الخطوة الأولى في معالجة أي ظاهرة اجتماعية، هو القيام بتشخيصها وتفكيك بنيتها إلى أجزاء ووحدات، والعمل على تحليل خلفياتها وأسباب نشوئها وتشكلها ومعرفة مساراتها ، ومحاولة استشراف مآلاتها، أي القيام بالتشخيص الصحيح لظاهرة الإرهاب، ذلك هو الذي يمكننا من علاجها والقضاء عليها بصورة نهائية.

2 – العمل على خلق دينامكية للتنمية.

ينبغي العمل على تجاوز العجز الكبير الملاحظ في مجال التنمية في موريتانيا، عبر تطبيق حكامة سياسية تتبنى الديمقراطية قيما ومؤسسات، وحكامة اقتصادية تضمن تنمية متوازنة تكفل تكافؤ الفرص، وتفتح الأمل أمام الشباب في سبل الترقي في السلم الاجتماعية والحصول على عمل مناسب وحياة كريمة.

3 – سياسة فكرية واعية تقوم على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية.

فالإرهاب قبل أن يتحول إلى ممارسات سلوكية وأعمال إجرامية، هو قناعات عقائدية وفكرية، وفي ذلك يقول: "**سيريتش**" مفتي البوسن والهرسك مقولة موجزة ودقيقة تشخص أسباب ومآلات الإرهاب، مفادها أن "فساد التفكير يؤدي إلى التكفير والتكفير يؤدي إلى التفجير"، وبالتالي فإن محاربة الإرهاب يتطلب سياسة فكرية لمواجهته.

– 4 – سياسة تقوم على منطلقات الأمن الإنساني.

المطلوب اليوم في موريتانيا سياسة أمنية تقوم على اليقظة الإستراتيجية، وتتعامل مع ظاهرة الإرهاب في كل أبعادها، ولا تختزلها فقط في وظيفة تأمين السلطة الحاكمة والدفاع عن الحوزة الترابية للدولة على حساب أمن البشر والأفراد، بل أن المطلوب اليوم هو تركيز السياسات الأمنية الجديدة على أمن المواطن و تأمين احتياجاته، من حفظ لكرامته و احترام لحقوقه و تحقيق طموحاته في التنمية المستدامة و رعاية مصالحه الحيوية المشروعة، وأن تكون تلك الحقوق هي المرجعية في كل السياسات العمومية في مجال الأمن، والعمل بحرص على التكامل في وظائف الأمن بين القوتين الناعمة و الخشنة.

5– تنسيق أمني إقليمي .

يقوم على تبادل المعلومات والعمليات الأمنية المشتركة وكذلك العمليات العسكرية الإستباقية، فأي سياسات أمنية لا تقوم على رؤية وإستراتيجية إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة بصفة عامة والإرهاب بصفة خاصة في المنطقة، لن يكتب لها النجاح في الأفق المنظور.

قائمة المراجع

1. ازيد بيه ولد محمد البشير، الحرب الإرهاب من ضرورة المواجهة إلى واجب التحفظ : الاستراتيجية الموريتانية نموذجا، ورقة مقدمة، لندوة : "أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربية"، المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، يومي 6 – 7 نوفمبر، بنواكشوط ، 2013

2. اسماعيل الشرقي، مفوض الأمن والسلم للإتحادي الإفريقي، خطابه أمام قمة ، :مسار نواكشوط"، موقع وكالة الانباء الموريتانية، .MR .www.AMI

3. حافظ النويني، طبيعة التحديات الامنية التى تواجهها منطقة الساحل والصحراء؟، .www.maspolitiques.com

4. الحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الخماسي: سبق في ظل التعقيدات، موقع مركز الجزيرة للدراسات،

5. خيري عبد الرازق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، مجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية، شتاء 2009، بيروت 2009.

6. د. بشير موسى نافع، د. عز الدين عبد المولى، الحواس تقية ، **تأليف** :مجموعة من الباحثين، الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات، ، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ، 2014

7. ديدي ولد السالك ، التدخل العسكري الموريتاني في مالي : إستراتيجية أمنية وطنية أم تنفيذا لأجندات خارجية؟، ورقة مقدمة: للملتقى الدولي: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الأقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 12 و13 نوفمبر 2014، الجزائر، 2014.

8. ديدي ولد السالك، أزمة اندماج الدولة الوطنية وأزمة الأمن في الساحل، أية علاقة ؟، ورقة مقدمة لندوة، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي،.المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، نواكشوط، 2013.

9. سيدي أحمد ولد باب، قصة السلفية في موريتانيا :تنمو وتتشدد بالخيار الأمني وتعتدل بالاحتواء السياسي، جريدة الفجر نيوز، نواكشوط، يوم 03 – 01 – 2008، .

10. ليكس ثورستون، الإسلاميون فى موريتانيا، مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، بيروت ، 2012.

11. محمد السالك ولد إبراهيم، الساحل والمغرب العربي: قضايا الأمن و صراع القوى العظمى على موارد الطاقة، ورقة مقدمة لندوة، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي، المنظم من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، يومي 6 – 7 نوفمبر 2013.، بنواكشوط، 2013 .

12. محمد السالك ولد إبراهيم، الحرب المستحيلة: موريتانيا ضد القاعدة، موقع المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، http://www.cmesmr.org/analyses/40-2013-06-21-22

13. محمد السالك ولد إبراهيم، القاعدة في موريتانيا: دراسة تحليلية ، موقع السكينة، ASSAKINA. COM .

14. محمد سالم ولد محمد، السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها من الخريطة الجهادية، في موقع الجزيرة نت، .http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262710374857193 3.htm

15. محمد محمود ولد ابو المعالي، موريتانيا تحاور القاعدة في سجون نواكشوط، موقع ، http://www.swissinfo.ch/ara

16. محمد محمود ولد أبى المعالي، دراسة تحليلية لخريطة النزاعات في منطقة الساحال (موريتانيا، مالي ، النيجر)، مؤسسة قرطبة، جنيف، 2013.

17. المختار ولد داداه، الرئيس الأسبق لموريتانيا : رهان التحديات الكبرى، مذكرات ، نشر كرتلا، باريس ، 2003.

18. مزيد ولد عبد الحق ، وهو من أهم رموز التيار السلفي في موريتانيا، مقابلة ، موقع وكالة انباء لكوارب، http://legwareb.info/2011-11-15-21-50-24/5432-2015-10-14-17-46-26

الوثائق

1. الأعمال الكاملة ، لندوة : "جدلية الوسطية والاعتدال في الإسلام وسبل محاربة التطرف والغلو الديني"، المنظمة من قبل، المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية، يومي، 5- 6 يناير ، بنواكشوط، 2009.

2. الأعمال الكاملة، لندوة: "مخاطر الغلو والتطرف الديني على حياة المجتمع الإسلامي"، منظمة من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم بالعاصمة ، يومي 5- 6 يناير، بنواكشوط، 2009.

3. الآية ، 142 من سورة البقرة.

4. البيان الختامي، لمؤتمر قمة الدول الخمسة، المنعقدة في نواكشوط، 2014

5. تعميم وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي الموجه لأئمة المساجد، من أجل تركيز خطبهم على : " الوسطية والاعتدال في الإسلام"، نواكشوط ، 2010

6. تنظيم "القاعدة" في موريتانيا من التأسيس الى محاولاته الدموية للوصول الى السلطة، موقع جريدة الحياة، http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat

7. قانون المساجد، وزارة التوجيه الإسلامي، نواكشوط، 2003.

8. نص رفض المجلس الدستوري لبعض مواد قانون الإرهاب، نواكشوط، 2011.

9. نص قانون مكافحة الإرهاب، بعد تعديلاته، نواكشوط، 2011

10. voir , République islamique de Mauritanie : Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Fonds monétaire international, Rapport du FMI No. 13/189 , Juin 2013.

الهوامش :

1. أنظر : سيدي أحمد ولد باب، قصة السلفية في موريتانيا :تنمو وتتشدد بالخيار الأمني وتعتدل بالاحتواء السياسي، جريدة الفجر نيوز، نواكشوط، يوم 03 - 01 - 2008، ص 1.

2. محمد السالك ولد إبراهيم، الحرب المستحيلة: موريتانيا ضد القاعدة، موقع المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، http://www.cmesmr.org/analyses/40-2013-06-21-22

3. للمزيد من المعلومات حول التيار السلفي ، أنظر : الظاهرة السلفية: التعددية التنظيمية والسياسات، **تأليف** : مجموعة من الباحثين

تحرير :د. بشير موسى نافع، د. عز الدين عبد المولى، الحواس تقية، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ، 2014 .

4. – أنظر ، تنظيم "القاعدة" في موريتانيا من التأسيس الى محاولاته الدموية للوصول الى السلطة، موقع جريدة الحياة، http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat

5. – ديدي ولد السالك، أزمة اندماج الدولة الوطنية وأزمة الأمن في الساحل، أية علاقة ؟، ورقة مقدمة لندوة، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي،.المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، نواكشوط، 2013.

6. – نفس المرجع ، ص 3 .

7. –voir , République islamique de Mauritanie : Cadre stratégique de lutte contre la pauvreté, Fonds monétaire international, Rapport du FMI No. 13/189 , Juin 2013.

8. – محمد السالك ولد إبراهيم، الحرب المستحيلة: موريتانيا ضد القاعدة، موقع المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

9. – أنظر : د. ديدي ولد السالك ، التدخل العسكري الموريتاني في مالي : إستراتيجية أمنية وطنية أم تنفيذا لأجندات خارجية؟، ورقة مقدمة: للملتقى الدولي: "الدفاع الوطني : بين الالتزامات السيادية والتحديات الأقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 12 و13 نوفمبر 2014، الجزائر، 2014.

10.– محمد السالك ولد إبراهيم، الحرب المستحيلة : موريتانيا ضد القاعدة، موقع ، المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، http://cmesmr.org، 2014.

11.– ازيد بيه ولد محمد البشير، الحرب الإرهاب من ضرورة المواجهة إلى واجب التحفظ : الاستراتيجية الموريتانية نموذجا، ورقة مقدمة، لندوة : "أزمة الأمن في منطقة الساحل وانعكاساتها على بلدان المغرب العربية"، المنظمة من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، يومي 6 – 7 نوفمبر، بنواكشوط ، 2013.

12.– محمد محمود ولد أبى المعالي، دراسة تحليلية لخريطة النزاعات في منطقة الساحال (موريتانيا، مالي ، النيجر)، مؤسسة قرطبة، جنيف، 2013.

13.– أنظر خطاب : اسماعيل الشرقي، مفوض الأمن والسلم للإتحادي الإفريقي، أمام قمة ، :مسار نواكشوط"، موقع وكالة الانباء الموريتانية، www.AMI. MR.

14.– نفس المرجع، www.AMI. MR

15.– أأنظر تفاصيل ذلك في، ليكس ثورستون، الإسلاميون فى موريتانيا، مؤسسة كانيغي للسلام الدولي، بيروت ، 2012.

16.– أنظر تحليل حول الموضوع في ، الحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الخماسي: سبق في ظل التعقيدات، موقع مركز الجزيرة للدراسات،

17.– أنظر : البيان الختامي، لمؤتمر قمة الدول الخمسة، المنعقدة في نواكشوط، 2014.

18.– أنظر تفاصيل ذلك في مذكرات الرئيس الأسبق: المختار ولد داداه، موريتانيا : رهان التحديات الكبرى، نشر كرتلا، باريس ، 2003.

19.– محمد السالك ولد إبراهيم، القاعدة في موريتانيا: دراسة تحليلية ، موقع السكينة، ASSAKINA. COM ، ص 7.

20.– نفس المرجع، ص 8.

21.– أنظر تفاصيل ذلك في خيري عبد الرازق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، مجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية، شتاء 2009، بيروت 2009.

22.- أنظر : محمد السالك ولد إبراهيم، الساحل والمغرب العربي: قضايا الأمن و صراع القوى العظمى على موارد الطاقة، ورقة مقدمة لندوة، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي، المنظم من قبل المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، يومي 6 – 7 نوفمبر 2013.، بنواكشوط، 2013 .

23.- حافظ النويني، طبيعة التحديات الامنية التى تواجهها منطقة الساحل والصحراء؟، *.www.maspolitiques.com*

24.- الآية ، 142 من سورة البقرة.

25.- أنظر تفاصيل ذلك في الأعمال الكاملة ، لندوة : "جدلية الوسطية والاعتدال في الإسلام وسبل محاربة التطرف والغلو الديني"، المنظمة من قبل، المعهد الموريتاني للدراسات الإستراتيجية، يومي، 5- 6 يناير ، بنواكشوط، 2009.

26.- أنظر تفاصيل ذلك في الأعمال الكاملة، لندوة: "مخاطر الغلو والتطرف الديني على حياة المجتمع الإسلامي"، منظمة من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم بالعاصمة ، يومي 5- 6 يناير، بنواكشوط، 2009.

27.- يمكن مراجعة، تعميم وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي الموجه لأئمة المساجد، من أجل تركيز خطبهم على : " الوسطية والاعتدال في الإسلام"، نواكشوط ، 2010.

28.- هذا هو مضمون خطب أئمة المساجد في موريتانيا خلال السنوات الخمسة الأخيرة.

29.انظر : توصيات ندوة : "جدلية الوسطية والاعتدال في الإسلام وسبل محاربة التطرف والغلو الديني، مرجع سابق.

30.- أنظر تفاصيل كل ذلك في: قانون المساجد، وزارة التوجيه الإسلامي، نواكشوط، 2003.

31.- يمكن مراجعة تفاصيل رفض المجلس الدستوري لبعض مواد قانون الإرهاب، في نص قرار المجلس الدستوري بخصوص الموضوع، نواكشوط، 2011.

32.- أنظر : تفاصيل ذلك في ، نص قانون مكافحة الإرهاب، بعد تعديلاته، نواكشوط، 2011.

33.- محمد محمود ولد ابو المعالي، موريتانيا تحاور القاعدة في سجون نواكشوط، موقع ، /http://www.swissinfo.ch/ara

34.- أنظر تفاصيل عن خريطة التيار السلفي في موريتانيا، في ، محمد سالم ولد محمد، السلفية العلمية في منطقة الساحل وموقعها من الخريطة الجهادية، في موقع الجزيرة نت، .http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262710374857193 3.htm

35.- محمد محمود ولد ابو المعالي، موريتانيا تحاور القاعدة في سجون نواكشوط، مرجع سابق.

36.- أنظر أهم أهداف الحوار، في مقابلة مع مزيد ولد عبد الحق ، وهو من أهم رموز التيار السلفي في موريتانيا، موقع وكالة انباء لكوارب، http://legwareb.info/2011-11-15-21-50-24/5432-2015-10-26-46-17-14.